

قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية

ط.د/ جرد نور الدين

طالب دكتوراه

د. آيت محمد مراد

أستاذ محاضر

مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية

جامعة الجزائر 3 (الجزائر).

جامعة الجزائر 3 (الجزائر).

تاريخ النشر: 2018/06/15

ملخص :

يستند النظام المحاسبي المالي على خلفية نظرية تتمثل في الإطار التصوري، الذي يتضمن مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية والخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة، هذه الخصائص هي لا تقل أهمية عن الفروض والمبادئ، ويظهر حرص النظام المحاسبي المالي على تحقيقها من خلال مرونته في التعامل مع الحالات الخاصة لتصبح المعلومات التي ينتجها هذا النظام ذات جودة عالية، وتحقيق هذه الأخيرة مرهون بالتطبيق الجيد والسليم لمجموع المبادئ والقواعد والمعايير المحاسبية، ومن جهة أخرى فإن تحقيق جودة المعلومات لا يضمن جودة القرارات المتخذة لأنها تخضع في الأخير لحيزات استخدامها من قبل المستخدمين، ومقارنة بمنظور الإطار التصوري الدولي فإن مكونات الخصائص النوعية حسب النظام المحاسبي المالي لم تحين بعد وفق الإطار التصوري الدولي الصادر في سبتمبر 2010 رغم أهمية ذلك، وهذا لا ينقص من أهمية استخدامها كمرجع هام من قبل الممارسين تمهيدا لاستخدامها في تطوير المعايير المحاسبية مستقبلا.

الكلمات المفتاحية : الخصائص النوعية للمعلومات المالية، جودة المعلومات، النظام المحاسبي المالي، المعايير الدولية للمحاسبة، الإطار التصوري (المفاهيمي-الفكري)، مجلس المعايير الدولية للمحاسبة، مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، الملائمة، التمثيل الصادق، قابلية المقارنة، قابلية التحقق، التوقيت المناسب، قابلية الفهم.

Abstract:

The financial accounting system is based on the theoretical background represented in the conceptual framework which includes a set of accounting assumptions and principles and qualitative characteristics of financial useful information, these characteristics are no less important than assumptions and principles, the financial accounting system is keen to achieve these characteristics through its flexibility in dealing with special cases and this to achieve information quality which also requires the right and proper application of the set of accounting principles, rules and standards, the quality of the information does not guarantee the quality of the decisions taken because they are ultimately subject to user usage, in comparison with the international conceptual framework perspective the components of the qualitative characteristics of the financial accounting system have not yet been adopted according to the international conceptual framework issued in September 2010, although this is important, this does not detract from the importance of its use as an important reference by practitioners in preparation for its use in the development of accounting standards in the future

Key Words : Qualitative Characteristics of Financial Information, Quality of information, Financial accounting system, International Accounting Standards, Conceptual Framework (conceptual-intellectual), International Accounting Standards Board, US Financial Accounting Standards Board, Relevance, Faithful Representation, Comparability, Verifiability, Timeliness, Understandability

عرض الدراسة :

تمهيد :

شهدت العقود الأخيرة سلسلة من التطورات الاقتصادية الهائلة، التي أدت إلى ظهور ما يعرف بالشركات المتعددة الجنسيات وامتداد نشاطها ليطغى العديد من دول العالم حالياً، وزادت بذلك حدة المنافسة بين الدول لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الدولية، ولعل تعدد ودرجة تعقيد أنشطة هذه الشركات وخضوعها لممارسات محاسبية مختلفة أدى إلى ظهور العديد من المشاكل على مستوى جودة المعلومات المحاسبية والمالية واستخداماتها الدولية. ومع هذا الوضع إجتهدت العديد من المنظمات والهيئات المهنية المحاسبية الدولية والإقليمية لتحديد الخصائص المحددة لجودة المعلومات المالية، إلى غاية صدور الإطار المفاهيمي المشترك بين مجلس المعايير الدولية للمحاسبة IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB سنة 2010 الذي قدم مفهوماً موحداً لجودة المعلومة المالية من خلال توحيد الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بعدما ساد الاختلاف في تحديدها بين المجلسين لزمناً طويلاً. وبالنسبة للجزائر فإنها تعيش مرحلة اقتصادية هامة للتحويل نحو اقتصاد السوق، فهي تعمل بجد للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة والشرابة مع الإتحاد الأوروبي، و تحاول توفير كل الوسائل وتلبية مختلف المتطلبات لذلك، وفي هذا الإطار قامت بتطبيق نظام محاسبي يتوافق إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الدولية، ويعتبر هذا النظام نقلة نوعية للممارسة المحاسبية في الجزائر لما يحتويه من إطار تصوري يحاكي الإطار التصوري الدولي فيما يخص الفروض والمبادئ وكذلك الخصائص النوعية الضرورية التي يجب أن تكون في المعلومات لتمتع بالجودة وإفادة مستخدميها، إلى أنه لم يساير أحد الآن التغيرات الهامة التي حدثت للإطار التصوري سنة 2010 في إطار الجهود المشتركة بين مجلس المعايير الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، ومن خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية هذا الدراسة كما يلي: ما هي الخصائص النوعية التي يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تواجدها في المعلومات المالية في ظل الهيكل الحالية لمكونات هذه الخصائص وفق الإطار المفاهيمي الدولي ؟ وهل يضمن التطبيق الجيد لمبادئ وقواعد النظام المحاسبي المالي استناداً إلى إطاره التصوري تحقيق معلومات ذات جودة عالية ؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور :

المحور الأول : تطور هيكل الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

المحور الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة وفق الإطار المفاهيمي الدولي الحالي

المحور الثالث : الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة وفق النظام المحاسبي المالي

أهمية الدراسة : يمكن توضيح أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية :

قراءة في الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة بين منظور النظام المحاسبي المالي ومنظور المعايير المحاسبية الدولية

- إن وجهة نظر مستخدمي التقارير المالية هي وجهة النظر السائدة حالياً في تحديد أهداف المحاسبة وهو ما يعرف بالاتجاه النفعي أو اتجاه فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات، لأن الهدف الرئيسي من التقارير المالية يعتمد على المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه التقارير، بحيث يقع على عاتق كل من المنشأة، والمهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات .
- توضيح أهمية الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وضرورة تفعيل استخدامه كمرجع للممارسات العملية لتضييق هوة الاختلاف في الممارسات العملية، والعمل على تقييم المبادئ والمعايير المعمول بها حالياً واستبعاد أي ممارسات غير منطقية، كما يمكن استخدامه لمواجهة مستجدات القضايا الفكرية أو التطبيقية.
- توضيح أهمية تتبع وتحيين الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي مع الإطار الفكري الدولي لأن تتبع المعايير المحاسبية يقتضي كذلك تتبع مصدرها وإطارها الفكري ؛
- إبراز أهمية الالتزام بالفروض والمبادئ والقواعد المحاسبية والخصائص النوعية لتحقيق جودة المعلومات المالية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مفهوم جودة المعلومات المالية والعوامل التي تؤدي إلى تحقيقها بالتركيز على الخصائص النوعية للمعلومات المالية، منذ ظهور هذا المفهوم وإلى غاية ما هو معمول به حالياً من قبل المنظمات المهنية العالمية وعلى رأسها مجلس المعايير الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB، وتحديد منظور الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي لهذه الخصائص وسبل تحقيقها ثم مقارنته بمنظور الإطار التصوري الدولي الحالي.

اخور الأول : تطور هيكله الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة

أولاً- مفاهيم أساسية حول جودة المعلومة المالية :

إن تحديد أهداف التقارير المالية هو نقطة البداية في تطبيق منهج فائدة المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات المستفيدين، حيث يمكن الاعتماد على التقارير المالية في اتخاذ القرارات إذا كانت المعلومات الواردة فيها ذات جودة.

1. تعريف المعلومات : "هي بيانات تمت معالجتها، أي مجموعة بيانات تم ترتيبها بشكل معين و أصبحت معدة للاستخدام بواسطة شخص معين في غرض معين وفي وقت محدد"¹ وتعرف كذلك أنها : "عبارة عن البيانات التي تمت معالجتها بشكل ملائم لتعطي معنى كاملاً بالنسبة لمستخدم ما ، مما يمكنه من استخدامها في العمليات الجارية و المستقبلية لاتخاذ القرارات"².

2. مفهوم جودة المعلومات المحاسبية: هي مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية، بما يحقق الهدف من استخدامها.³

3. قياس جودة المعلومة المالية: إن قياس جودة المعلومة يعتبر أمراً نسبياً غير دقيق، ومع ذلك هناك بعض المعايير التي اجمع عليها الباحثون والتي تتمثل في :

1.3. الدقة : تمثيل المعلومة لكل من الماضي والحاضر والمستقبل، فكلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وقيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو التوقعات المستقبلية

2.3. المنفعة : تتمثل في عنصرين هما صحة المعلومات وسهولة استخدامها، ويمكن للمنفعة أن تأخذ الصور التالية :

-منفعة شكلية : تطابق شكل المعلومات مع متطلبات اتخاذ القرار؛

-منفعة زمنية : توفر المعلومة لمتخذ القرار في الوقت المناسب؛

-منفعة مكانية : الحصول عليها بسهولة ؛

-منفعة تقييمية أو تصحيحية: أي قدرة المعلومة على تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرار

3.3. الفاعلية: تعبر على مدى تحقيق المؤسسة لأهدافها من خلال الموارد المحددة، أي مدى تحقيق المعلومات لأهداف المؤسسة أو متخذ القرار في ظل موارد محددة.

4.3. التنبؤ : يقصد بالتنبؤ الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، واستخدامها في التخطيط واتخاذ القرارات، وتخفيض حالة عدم التأكد.⁴

4. معايير جودة التقارير المالية: تعد ضرورية عند إعداد التقارير المالية، وتشمل:⁵

1.4. معايير قانونية: تسعى العديد من المؤسسات المهنية في العديد من الدول لتطوير المعايير الخاصة بجودة التقارير

المالية وتحقيق الالتزام بها، من خلال سن تشريعات وقوانين واضحة ومنظمة لعمل هذه المؤسسات، مع توفير هيكل

تنظيمي فعال يقوم بضبط جوانب الأداء في المنشأة بما يتوافق مع المتطلبات القانونية التي تلتزم الشركات بالإفصاح الكافي عن أداؤها.

2.4. معايير رقابية: ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يركز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على تفعيله لدور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجات المالية، وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة.

3.4. معايير مهنية: تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبية والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية مما برز معه مفهوم مسألة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير المالية تتمتع بالثقة والأمانة.

4.4. معايير فنية: إن توفر معايير فنية بما يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية، ويزيد من ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالقوائم المالية للشركات بما يؤدي إلى رفع الاستثمار فيها، هذا ما دفع المنظمات المهنية وعلى رأسها مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكي لإصدار معايير تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات.

ثانياً- تطور هيكل الخصائص النوعية للمعلومات بين مختلف المنظمات المهنية العالمية:

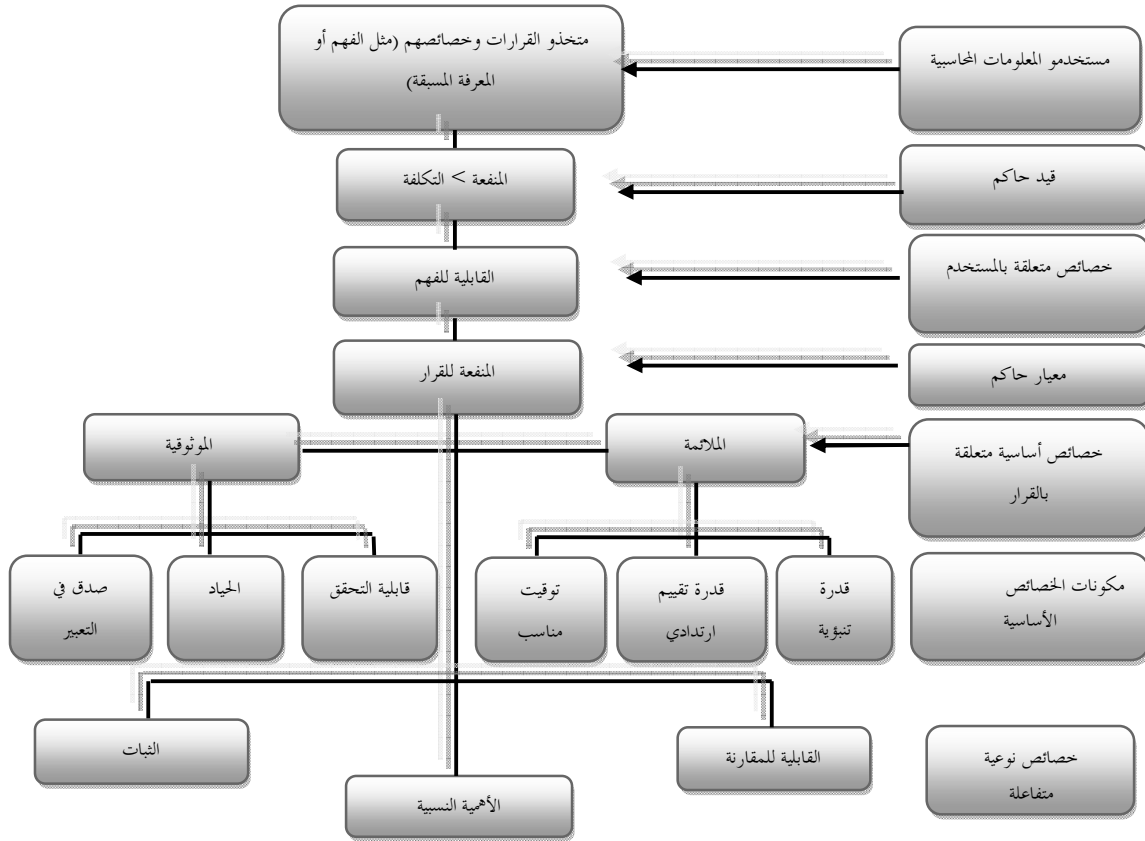
يعتبر مفهوم جودة المعلومات المحاسبية من المفاهيم المعاصرة التي تهتم بها مختلف الجمعيات العلمية والمهنية، وذلك لما لها من أهمية عند إعداد وعرض القوائم المالية وفق متطلبات الإفصاح اللازمة وخدمتها لمختلف المستخدمين⁶، وفيما يلي أهم المحطات التاريخية التي تبرز أهم اجتهادات المعاهد والمنظمات المهنية حول العالم في هذا الموضوع:

- في سنة 1966 م :- حددت الجمعية الأمريكية للمحاسبة AAA أربعة معايير لتقويم جودة المعلومات المحاسبية وتمثلت في: الملائمة، القابلية للتحقق، الخلو من التحيز، القابلية للتمثيل الكمي (القياس).

- في سنة 1970 م :- أصدر مجلس المبادئ المحاسبية APB البيان رقم (4) (المفاهيم والمبادئ المحاسبية الأساسية الخاصة بالتقارير المالية لمنظمات الأعمال) وتضمن سبعة خصائص نوعية للمحاسبة المالية هي: (الملائمة، قابلية التحقق، قابلية الفهم، قابلية المقارنة، عدم التحيز، التوقيت الملائم، الاكتمال)

- في سنة 1980 م :- أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB البيان رقم (2) حول: (الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية) والذي يعتبر الدراسة الأكثر شمولية وأهمية، والذي ميز فيه بين الخصائص الرئيسة والخصائص الثانوية، أما الخصائص الرئيسة فقد حددت بخاصتي الملائمة والموثوقية والتي يتفرع من كل منها ثلاث خصائص ثانوية، أما الخصائص الثانوية فتشمل (القابلية على المقارنة والثبات) على النحو التالي :

الشكل رقم 01: الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية



المصدر: رضوان حلوة حنان، مدخل النظرية المحاسبية (الإطار الفكري، التطبيقات العملية)، ط2، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2009، ص68.

- في سنة 1982م - حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC أربع خواص رئيسة يتفرع عنها خصائص ثانوية كما يلي: أ- القابلية للفهم ب- القابلية للمقارنة ج- الملائمة د- الموثوقية التي تتضمن: (الحياد - الحيطة والحذر - الاكتمال - التمثيل الصادق - الجوهر فوق الشكل) كما تم تحديد محددات على خاصيتي الملائمة والموثوقية عند إنتاج وإيصال المعلومات المحاسبية تتمثل: (التوقيت المناسب - الموازنة بين التكلفة والعائد - الموازنة بين الخصائص النوعية).⁷
- في سنة 2002م: اتفاقية نوروالك والتي كانت نتيجة لجهود مشتركة بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB في إطار مساعي الهيئتين لتوحيد الإطار الفكري للمحاسبة وتقريب وجهات النظر.
- في سنة 2004م: اتفق المجلسين على ضرورة زيادة جودة المعايير القائمة ولتحقيق ذلك تم تحديد أولويات العمل وهو البدء بتطوير الإطار الفكري الذي يمثل الركيزة الأساسية في تطوير المعايير وإدخال التحسينات عليها.

- في 6 جويلية 2006م: استجابة لاتفاق نوروالك تم إصدار مشروع للإطار الفكري المشترك الذي يضم كمرحلة أولى أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام وخصائص جودة المعلومات على أن يتم استكمال باقي المراحل لاحقا.
- في سبتمبر 2010م : اكتمال المرحلة الأولى من مشروع الإطار الفكري المشترك بإصدار: (بيان مفاهيم المحاسبة المالية رقم ثمانية) (Statement of Financial Accounting Concepts No 8) الذي يحل محل البيانين رقم 1 و2 والذي يتضمن أهداف التقارير المالية ذات الغرض العام وخصائص جودة المعلومات المالية، هذا بالنسبة للإطار الفكري لمجلس معايير المحاسبة المالية FASB ، أما بالنسبة لإطار مجلس المعايير الدولية IASB فقد صدر بنسخة جديدة تضمنت تعديلا لأهداف التقارير المالية ذات الغرض العام وخصائص جودة المعلومات المالية، أما باقي أجزاء الإطار التصوري فقد بقيت على حالها.⁸

اخور الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة وفق الإطار الفكري الدولي الحالي

1. الخصائص الأساسية: وتشتمل على خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق:
 - 1.1. الملائمة : حتى تتصف المعلومات المالية بالملائمة يجب أن تكون قادرة على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون، ويمكن أن تكون المعلومات قادرة على إحداث فرق في قرار معين حتى وإن اختار بعض المستخدمون عدم الاستفادة منها أو كانوا على علم مسبق بما مكن مصادر أخرى، وتكون المعلومات المالية قادرة على إحداث فرق في القرارات إذا كانت تنطوي على قيمة تنبؤية أو قيمة تأكيدية أو كلاهما.
 - الأهمية النسبية : تكون المعلومات مهمة إذا كان من الممكن أن يؤثر حذفها أو تحريفها على القرارات التي يتخذها المستخدمون على أساس المعلومات المالية ، بعبارة أخرى تعدّ الأهمية النسبية جانب معين من الملائمة خاص بمؤسسة تعتمد على طبيعة أو حجم البنود أو كلاهما، ولهذا لا يمكن لمجلس IASB أن يعطي حدا كميا موحدًا للأهمية النسبية أو أن يحدد مسبقا ما قد يكون مهما في موقف معين.⁹
- 2.1. التمثيل الصادق: لتحقيق المعلومة هذه الخاصية يجب أن تعبر بصدق عن الظواهر التي تريد التعبير عنها، ولكي يتحقق ذلك يجب أن تمتاز بثلاث خصائص (أن تكون كاملة، خالية من الأخطاء، موضوعية):
 - أ-الوصف الحيادي (الخالي من التحيز) : يقصد به عدم اختيار معلومات بشكل ينتج عنه معلومات تفضيل جهة أو طرف معين من الأطراف المعنية و المهتمة بالمعلومات المحاسبية على حساب جهات أخرى، و بصفة عامة يقصد بالحياد ألا تكون البيانات المحاسبية متحيزة لمستخدم معين من مستخدمي التقارير المالية على حساب مستخدم أو مستخدم آخرين¹⁰
 - ب-الوصف الكامل (الاكتمال) : يشمل الوصف الكامل جميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم الظاهرة التي يتم وصفها، بما في ذلك جميع التوصيفات والتوضيحات اللازمة.
 - ج-الوصف الخالي من الأخطاء: يعني أنه لا يوجد أخطاء أو إغفالات في وصف الظاهرة، وأنه قد تم اختيار وتطبيق العملية المستخدمة لإنتاج المعلومات المبلّغ عنها دون أي أخطاء في العملية، وفي هذا السياق فإن الخلو من الخطأ لا

يعني الدقة الكاملة في جميع الجوانب، فعلى سبيل المثال لا يمكن تحديد تقدير سعر غير ملحوظ أو قيمة غير ملحوظة على أنه تقدير دقيق أو غير دقيق، لكن يمكن أن يكون تمثيل ذلك التقدير صادقا إذا تم وصف المبلغ بشكل واضح ودقيق، وإذا تم توضيح طبيعة وقيود عملية التقدير، وإذا لم يتم ارتكاب أي خطأ في اختيار وتطبيق هذه العملية.¹¹

2. تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعززة :

لكي تكون المعلومة مفيدة يجب توفر خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق معا، فالتمثيل الصادق لظاهرة غير ملائمة أو التمثيل غير الصادق لظاهرة ملائمة لا يساعد المستخدمين في اتخاذ القرارات المناسبة. يجب زيادة الخصائص النوعية المعززة إلى أقصى حد ممكن، غير أن الخصائص النوعية المعززة سواء كانت مفردة أو مجتمعة لا يمكن أن تجعل من المعلومات مفيدة إذا كانت لا تشتمل على الخصائص الأساسية أي إذا كانت غير ملائمة أو غير ممثلة بصدق.

3. قيد (التكلفة- المنفعة) على إعداد التقارير المالية المفيدة :

تعدّ التكلفة قيда شائعا على المعلومات التي يمكن تقديمها عبر التقارير المالية، كما أن الإبلاغ عن المعلومات المالية يفرض وجود بعض التكاليف، ومن المهم أن تكون تلك التكاليف مبررة بمنافع الإبلاغ عن تلك المعلومات.¹²

4. الخصائص الداعمة أو المعززة للخصائص النوعية للمعلومات :

بالإضافة إلى الخصائص الرئيسية السابقة هناك العديد من الخصائص التي تساهم بشكل أو بآخر في تحسين جودة المعلومات المالية، ونذكر منها حسب ما ورد في الإطار التصوري لمجلس المعايير المحاسبية الدولية والذي اتفق فيه مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB مع مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB على الخصائص النوعية المعززة التالية :

1.4. القابلية للمقارنة: يقصد بقابلية المقارنة للقوائم المالية إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى وإجراء المقارنة بين المنشآت المختلفة. و تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية من فترة لأخرى أي الاتساق في تطبيق تلك السياسات، كما يجب الثبات في أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى¹³

2.4. قابلية التحقق : وهي أن تكون درجة التطابق والاتفاق عالية في نتائج القياس بين المكلفين المختلفين بعملية القياس وباستخدام نفس الوسائل وطرق القياس، وهناك مفاهيم أخرى لقابلية التحقق وهي وجود إثباتات يرجع لها في حالة التأكد من المعلومات والأرقام الواردة في التقرير المالي.¹⁴

3.4. قابلية الفهم : تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطات الاقتصادية ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة ، كما يجب أن تكون المعلومات المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.¹⁵

5.4. التوقيت المناسب : تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل ، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية، ولكن مع مرور الوقت وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.¹⁶

اخور الثالث : الخصائص النوعية للمعلومة المالية المفيدة وفق النظام المحاسبي المالي

1. عرض النظام المحاسبي المالي:

يندرج تطبيق النظام المحاسبي المالي ضمن إطار إصلاح النظام المحاسبي ومحاولة توفير إطار محاسبي يستجيب للمرحلة الاقتصادية الحالية التي تعرفها الجزائر بعد توجهها نحو اقتصاد السوق، ويعمل هذا النظام على تقديم معلومات نوعية لخدمة مختلف الأطراف وعلى رأسهم الدائنون والمستثمرون، ويتوافق مع جزء مهم من معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية IAS/IFRS

1.1. تعريف النظام المحاسبي المالي : عرف القانون 07-11 الصادر بتاريخ 25 نوفمبر 2007 النظام المحاسبي المالي الجزائري في المادة الثالثة منه، حيث ورد في هذا النص تسميته بالمحاسبة المالية :

"المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومات المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة وتصنيفها وتقييمها وتسجيلها وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية"¹⁷

2.1. مجال التطبيق: تطبق أحكام النظام المحاسبي المالي على الفئات التالية:¹⁸

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الأحكام الخاصة بها، والمعنيون بمسك المحاسبة هم:
- الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
- التعاونيات؛

- الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات مبنية على عمليات متكررة؛

- كل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي؛
 ➤ يمكن للكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة بشرط أن لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها أحد الأسقف الآتية، وهذا خلال سنتين ماليتين متتاليتين:¹⁹

- رقم الأعمال : 3 ملايين دينار ويشمل مجموع النشاطات الرئيسية و الثانوية؛
 - عدد المستخدمين: 9 أجراء يعملون ضمن الوقت الكامل.

3.1. المبادئ والفرضيات المحاسبية:²⁰

محاسبة التعهد "محاسبة الالتزام"، استمرارية الاستغلال، ثبات وحدة النقد، إستقلالية الدورات المحاسبية (الدورية)، الوحدة المحاسبية، مبدأ الأهمية النسبية، مبدأ الحيطة والحذر، مبدأ الثبات في استعمال الطرق المحاسبية، عدم المقاصة، التكلفة التاريخية، عدم المساس بالميزانية، تغليب الواقع الإقتصادي على الشكل القانوني، مبدأ الصورة الصادقة.

4.1. أهداف النظام المحاسبي المالي :

يرمي النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الأهداف التالية²¹ :

- إيجاد حلول محاسبية للعمليات غير المعالجة بواسطة المخطط المحاسبي الوطني؛
- عرض في الحسابان تطور المعايير والتقنيات المحاسبية قصد تقريب ممارساتنا المحاسبية من الممارسات الدولية القائمة التي تدمج معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي المصادق عليها اليوم من قبل أغلبية الدول؛
- السماح للمؤسسات الاقتصادية بإنتاج معلومة مالية ذات نوعية كاملة، أكثر شفافية، أكثر سهولة للتحقق منها بفعل توضيح أفضل للقواعد المحاسبية؛
- الاستجابة لاحتياجات الإعلام الآلي لمختلف المستعملين، سواء كانوا مسيرين، أعضاء مستخدمين مقرضين، دائنين، زبائن، جمهور المدققين أو الدولة؛
- السماح بتقويم الممتلكات بشروط السوق؛
- ضمان قراءة أفضل للحسابات بالنسبة للمستثمرين الأجانب بخصوص عمليات الشراكة؛

2. الخصائص النوعية للمعلومات المالية حسب النظام المحاسبي المالي :

نحاول من خلال العرض الموالي استيقاء الخصائص النوعية التي يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تحقيقها من خلال سرد ما ورد في نصوصه القانونية والتعليق على مدى أهميتها ومدى توافقها مع الإطار الفكري الدولي الحديث.

1.2. من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي (6 Proj) :

أقر النظام المحاسبي المالي من خلال إطاره التصوري مجموعة الخصائص النوعية التي يجب توفرها في المعلومات المتضمنة في القوائم المالية تماشياً مع متطلبات هذه الخصائص وفق لجنة المعايير الدولية لسنة 1982 والتي أقرتها في إطارها الفكري لإعداد وعرض البيانات المالية سنة 1989، ويعود ذلك لأن تاريخ صدور مشروع هذا النظام كان في (جويلية 2006) أي قبل إصدار الإطار الفكري المشترك الذي كان في سبتمبر 2010، كما لم يخضع هذا الإطار للتحسين منذ صدوره، وسنقدم مفهوم هذه الخصائص كما وردت من خلال مشروع النظام المحاسبي المالي (Projet 22:6)

أ- **الملائمة (pertinence)** تكون المعلومة ملائمة بقدر تأثيرها على مستعملها لاتخاذ القرارات الاقتصادية، وذلك عن طريق مساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحالية أو المستقبلية، ترتبط ملائمة المعلومة بطبيعتها وأهميتها النسبية.

ب- **المعلومات ذات المصدقية (la fiabilité)**: تكون المعلومة موثوقة لما تكون خالية من الأخطاء والتحيزات الهامة، وعندما تعد على أساس الخصائص التالية:

- البحث عن الصورة الصادقة - تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني
- الحياد - الحيطة والحذر - الشمولية.

ج- **القابلية للمقارنة (comparabilité)**: تكون المعلومة قابلة للمقارنة لما تعد وتقدم بطريقة متسقة بما فيه الكفاية للسماح لمستخدميها بالقيام بمقارنات ذات مغزى مع الزمن وما بين المؤسسات.

د- **الوضوح وسهولة الفهم (intelligibilité)**: المعلومة القابلة للفهم أو الواضحة هي معلومة سهلة الفهم من قبل كل المستخدمين الذين يملكون معارف أساسية في التسيير والاقتصاد والمحاسبة، ولديهم الرغبة في دراسة المعلومات.

2.2. من خلال القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي : ينص النظام المحاسبي المالي على ضرورة تضمين الخصائص النوعية في المعلومات المالية من خلال ما يلي :

- لم يفرق النظام المحاسبي المالي بين فرضيات ومبادئ المحاسبة وبين الخصائص النوعية للمعلومات حيث جاء ذكرها من خلال المادة 6 في نفس السياق مع مبادئ المحاسبة على النحو التالي: "يتضمن النظام المحاسبي المالي إطاراً تصورياً للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف لها عامة ولا سيما: محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، قابلية الفهم، الدلالة، المصدقية، قابلية المقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الواقع الإقتصادي على المظهر القانوني".

ومن خلال هذه المادة تتضح الخصائص النوعية التي يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تواجدها وتحقيقها في المعلومات والمتمثلة في : - قابلية الفهم - الدلالة (الملائمة Pertinence) - المصدقية (الموثوقية fiabilité) - قابلية المقارنة، ليؤكد نص هذه المادة ما ورد في مشروع النظام المحاسبي المالي من خصائص نوعية أساسية.

- يؤكد النظام المحاسبي المالي على أهمية تحقيق خاصية المصدقية (الملائمة) والشفافية التي يعرفها على أنها: "إحلال بيئة تكون فيها المعلومات عن الشروط والقرارات والأعمال متوفرة وواضحة ومفهومة من جميع الفاعلين في السوق،

ويكون تقديم المعلومات الشفافة والمفيدة عن الفاعلين في السوق المالية وعملياتهم أساسيا لوجود سوق مالي يطبعه الانضباط والحيوية"²³ من خلال نص المادة 10 من هذا القانون.

- بحث النظام المحاسبي المالي على توفير خاصيتي الصورة الصادقة والشمولية من خلال المادة 26 من هذا القانون، حيث تنص هذه المادة على ضرورة تعبير القوائم المالية عن الصورة الصادقة والوفية لوضعية المؤسسة، وأهمية شمولية المعلومات للتعبير عن مجمل العمليات والأحداث.

- يؤكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة وصول المعلومات في وقتها إلى المستخدمين وهي خاصية مهمة في المعلومة، فقد تركز قيمة بعض المعلومات على عامل زمن الحصول عليها مع التضحية بجودة العوامل الأخرى كعامل الدقة، وذلك من خلال نص المادة 27: "تضبط الكشوف المالية تحت مسؤولية المسيرين وتعد في أجل أقصاه أربعة أشهر من تاريخ قفل السنة المالية المحاسبية، ويجب أن تكون متميزة عن المعلومات الأخرى التي قد ينشرها الكيان"

- يؤكد النظام المحاسبي المالي على ضرورة توفر خاصية قابلية المقارنة للمعلومات في العديد من المواد القانونية، حيث تحت المادة 29 معدي القوائم المالية على جعل المعلومات أكثر قابلية للمقارنة من خلال تكييف مبالغ السنة السابقة في حالة تغير الطرق المحاسبية التي تحد من عملية المقارنة، وفيما يلي نص هذه المادة: "توفر الكشوف المالية معلومات تسمح بإجراء مقارنات مع السنة المالية السابقة، يتضمن الملحق معلومات مقارنة تأخذ شكل سرد وصفي وعددي، عندما يصبح من غير الممكن مقارنة أحد الأقسام العديدة من أحد الكشوف المالية مع المركز العددي من الكشف المالي للسنة المالية السابقة، بسبب تغيير طرق التقييم أو العرض، يكون من الضروري تكييف مبالغ السنة المالية السابقة لجعل المقارنة ممكنة، وإذا كان من غير الممكن إجراء مقارنة بسبب اختلاف مدة السنة المالية أو لأي سبب آخر فإن إعادة الترتيب أو التعديلات التي أدخلت على المعلومات العديدة للسنة المالية السابقة تكون محل تفسير في الملحق حتى تصبح قابلة للمقارنة".

- نلاحظ أن النظام المحاسبي المالي يمتاز بالمرونة في معالجة الحالات الخاصة، فمثلا في الحالات التي لا تكون فيها الدورة المحاسبية سنة واحدة مناسبة ومعبرة عن نتيجة أعمال المؤسسة (مثلا في حالة مؤسسة ذات طابع فلاحى ولها منتج يتطلب حصاده موسم معين أو فترة معينة) يتيح تعديل مدة دورة الاستغلال وهذا لتحقيق المعلومات صورة صادقة عن أداء المؤسسة ونتيجة أعمالها، وبالتالي ستصبح أكثر ملائمة للمستخدمين لاتخاذ القرارات، وفيما يلي نص المادة: "مدة السنة المالية المحاسبية اثنا عشر (12) شهرا تغطي السنة المدنية، غير أنه يمكن السماح لكيان معين قفل السنة المالية في تاريخ آخر غير 31 ديسمبر في حالة ارتباط نشاطه بدورة استغلال لا تتماشى مع السنة المدنية، في الحالات الاستثنائية التي تكون فيها مدة السنة المالية أقل أو أكثر من اثني عشر (12) شهرا، لاسيما في حالة إنشاء أو وقف الكيان أو في حالة تغيير تاريخ القفل، يجب تحديد المدة المقررة وتبريرها".

- يسمح النظام المحاسبي المالي للمؤسسة بتغيير طريقة محاسبية معينة كانت تعمل بها إلى طريقة أخرى ينتظر أنها ستساعد على تقديم الواقع الإقتصادي للمؤسسة بشكل أفضل، أو تغيير تقديراتها المحاسبية كالمخصصات التي

أصبحت قيمتها غير مبررة أو غير معبرة عن الواقع الحقيقي إلى قيمة أكثر دقة وتعبيراً عن الواقع الحقيقي بعيداً عن المصالح الضيقة والتحيز الإيرادي أو اللاإيرادي وهذا لجعل المعلومة أكثر صدقاً وموثوقية. وذلك من خلال المواد (37-38) على النحو التالي:

المادة 37: "يمكن أن يلجأ الكيان إلى تغيير التقديرات المحاسبية أو الطرق المحاسبية إذا كان الغرض منها تحسين نوعية الكشوف المالية."

المادة 38: "يرتكز تغيير التقديرات المحاسبية على تغيير الظروف التي تم على أساسها التقدير، أو على أحسن تجربة، أو على معلومات جديدة، والتي تسمح بتقديم معلومة موثوقة أكثر والحصول عليها."

المادة 39: "تغيير الطرق المحاسبية يخص تغير المبادئ والأسس والاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي يطبقها الكيان بهدف إعداد وعرض الكشوف المالية. لا يتم أي تغيير في الطرق المحاسبية إلا إذا فرض في إطار تنظيم جديد أو إذا كان يسمح بتحسين عرض الكشوف المالية للكيان المعني."

3.2. من خلال المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008: ينص النظام المحاسبي المالي على ضرورة تضمين الخصائص النوعية في المعلومات المالية من خلال ما يلي :

- جاءت المادة 2 لتبين مكونات الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي بما يحتوي من مفاهيم وفرضيات ومبادئ وخصائص نوعية يجب التقيد بها.

- يهدف النظام المحاسبي المالي إلى تحقيق الخصائص النوعية التالية في المعلومات المالية (الملائمة والدقة وقابلية المقارنة والوضوح) وهو ما عبر عنه في المادة 8 من هذا القانون، وتؤكد هذه المادة نفس الخصائص النوعية التي جاء ذكرها في المادة رقم 02 من القانون 07-11 مع تغيير خاصية الموثوقية بالدقة، علماً أن خاصية الدقة تمثل مكوناً أو جزءاً مهماً لتحقيق خاصية الموثوقية.

- يحث النظام المحاسبي المالي على استخدام مبدأ الأهمية النسبية عند إعداد وعرض المعلومات، وتحقيق القوائم المالية لصورة صادقة تعبر عن الواقع الحقيقي للأحداث والعمليات. (المادة 11).

- يحرص النظام المحاسبي المالي على تحقيق خاصية موثوقية (مصادقية) معلومات القوائم المالية من خلال فرض مبدأ عدم المساس بالقوائم المالية بعد إقفال الحسابات، كما يعمل على تحقيقها لخاصية الملائمة وإتاحتها للمستخدمين في وقت الحاجة إليها من خلال التأكيد على الإفصاح عن الأحداث الهامة والجوهرية التي تحدث بعد إقفال الميزانية في الملاحق. (المادة 13)

- ينص النظام المحاسبي المالي على الالتزام بمبدأ الحيطة والحذر عند تقدير الإيرادات أو المصاريف وذلك لتحقيق خاصية الموثوقية من خلال تحقيق الدقة في التقديرات والابتعاد عن التحيز الشخصي قدر الامكان (المادة 14)

- يركز النظام المحاسبي المالي على التقييد بمبدأ الثبات في اتباع الطرق المحاسبية مادامت تقدم معلومات ذات دلالة أفضل، وهو بذلك يسعى إلى تحقيق خاصية قابلية مقارنة المعلومات مع مرور الزمن، إضافة إلى تحقيق خاصية الموثوقية والتي تتحقق عند اختيار المؤسسة لطريقة محاسبية أنسب عند تغير ظروفها أو أساليب عملها الخاصة لضمان التعبير عن الأحداث بصدق. (المادة 15).

- إن الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية عملاً بمحتوى المادة 16 يؤدي إلى تحقيق مصداقية المعلومات، باعتبار أن الأحداث تسجل بقيمتها وعند تاريخ شرائها ويمكن التحقق من ذلك بالوثائق الثبوتية، أما بالنسبة للأصول والخصوم ذات الطابع الخاص كالأصول البيولوجية (الحيوية) والأدوات المالية فتقيم بالقيمة الحقيقية (العادلة) وهنا تتحقق خاصية الملائمة بدرجة أكبر لأن الأسعار العادلة تلائم المستخدمين لاتخاذ القرارات المناسبة في ظل التغيرات المستمرة لأسعار هذا النوع من الأصول

- تتناول المادة 18 عنصر الإضافة الذي يتميز به النظام المحاسبي المالي، حيث بموجبها يجب أن تعكس المعلومات طبيعة الواقع الاقتصادي للأحداث دون التمسك بجانبها الشكلي والقانوني، وهو ما يساعد على تحقيق العديد من الخصائص النوعية وعلى رأسها التمثيل الصادق.

- تنص المادة 19 على ضرورة الالتزام بالمبادئ والقواعد بهدف تحقيق خاصية الصورة الصادقة، وفي حالة ما إذا أصبح الالتزام بالمبادئ والقواعد لا يلائم على تقديم صورة صادقة عن الواقع، فيجب الإفصاح عن ذلك.

4.2. من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها :

جاء هذا القرار لتحديد كفاءات تطبيق المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 فيما يخص قواعد التقييم والتسجيل المحاسبي ومحتوى القوائم المالية وطريقة عرضها وكذلك مدونة (أرقام) الحسابات وآليات سيرها، وخصص ملحقاً (الملحق رقم 03) لتوضيح وتعريف أهم المصطلحات التقنية التي استخدمها النظام المحاسبي المالي (99 مصطلح تم تعريفه).

وقد أزال هذا الملحق اللبس عن العديد من المصطلحات التي استخدمتها نصوص النظام المحاسبي المالي بفعل وجود أخطاء عديدة في الترجمة، والأمثلة على ذلك عديدة، ومنها ما يتعلق بموضوعنا مثلاً مصطلح "الدلالة" الذي جاء ذكره في سياق الخصائص النوعية في (المادة 6 من القانون 07-11)، وبمقابلة هذا المصطلح بمقابله في نسخة القرار بالنسخة الفرنسية نجد استخدام كلمة "Pertinence" والتي تعبر عن خاصية "الملائمة" وليس الدلالة، وهو ما يؤكد القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 بتعريفه لمصطلح "الدلالة" بنفس تعريف الملائمة، كما قام الملحق بتعريفه لمجموعة من المصطلحات المستخدمة في نصوص النظام المحاسبي المالي والمعبرة عن الخصائص النوعية والمتمثلة في: "قابلية المقارنة- المصدقية- الصورة الصادقة- قابلية الفهم- الحياد- الدلالة (الملائمة)- أسبقية المادة على الشكل- الشفافية"

ساهم هذا القرار أيضا في تدعيم مختلف الخصائص النوعية للمعلومات من خلال تخصيصه لفصل كامل (الفصل 08) يتضمن محتوى ملحق الكشوف المالية، حيث يعزز خاصية قابلية فهم المعلومات، بل يتعدى ذلك ويقدم الإفصاح المرغوب والملائم من قبل جمهور المستخدمين عبر عرض ما يلي:

- القواعد والطرق المحاسبية المستعملة؛
- تقديم أي معلومات من شأنها المساهمة في فهم أفضل لطريقة إعداد القوائم المالية؛
- تقديم معلومات حول الشركات الأم وفروعها والعمليات التي تمت بينها؛
- أي معلومات عامة أو خاصة من شأنها تقديم صورة وفيّة؛
- ✓ قدم هذا القرار معيارين هامين يجب استخدامهما لتحديد المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في الملاحق هما :
 - الطابع الملائم للإعلام (الملائمة): يجب أن يشتمل الملحق على المعلومات الهامة فقط والتي يرتقب أن تؤثر على المستخدمين في اتخاذ القرار؛
 - الأهمية النسبية.
- ✓ كما نلاحظ اهتمام النظام المحاسبي المالي بخاصية دقة المعلومة وخلوها من الأخطاء ، حيث ينص على ضرورة إعلام المستخدمين حول الأخطاء الهامة المصححة خلال السنة المالية، طبيعتها، وتأثيرها على حسابات السنة المالية، وطريقة الإدراج في الحسابات، وإعادة معالجة المعلومات القابلة للمقارنة والخاصة بالسنة المالية السابقة، وذلك لتصبح المعلومات أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات.

الخاتمة :

عند الحديث عن المعلومات المحاسبية المفيدة والمناسبة للاستخدام فإنه من الضروري تحديد المواصفات التي يجب توفرها لتحقيق الهدف المطلوب منها، والباحث في هذه الصفات يجد أنها لا تمثل قاعدة أو قانوناً إجبارياً حسب المعايير الصادرة عن أي من المنظمات المحاسبية المهنية الرئيسية في العالم، شأنها شأن الفروض والمبادئ والمعايير المحاسبية، فهي تأخذ صفة التوصيات التي تلح هذه المنظمات على ضرورة تطبيقها، وبالنسبة لمنظور الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي فهو يسعى إلى أن تتمتع المعلومة بأربعة خصائص نوعية رئيسية لتكون مفيدة بالنسبة لمستخدميها هي: قابلية المقارنة - الوضوح (قابلية الفهم) - الملائمة - الموثوقية (المصادقية) ومجموعة من الخصائص الثانوية هي: - البحث عن الصورة الصادقة - تغليب الحقيقة الاقتصادية عن الجانب القانوني - الحياد - الحيطة والحذر - الشمولية.

نتائج الدراسة : تتمثل أهم نتائج هذه الدراسة فيما يلي :

- بعد دراستنا للنصوص القانونية التي جاءت بالنظام المحاسبي المالي لاحظنا حرص هذا النظام على توفير مجمل الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة لخدمة مختلف المستخدمين، لكن تحقيقها يتوقف على فئة المستخدمين لهذا النظام ومجموعة العوامل البيئية التي تؤثر عليهم عند إعدادهم للمعلومات والتقارير المالية.

- يتوقف الدور الذي تلعبه المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات على صلاحية هذه المعلومة، وتعتمد هذه الأخيرة على عدة عوامل لعل أهمها : -الهدف من استعمال المعلومة - توقيت إصدار المعلومة - إلى أي مدى تشبع هذه المعلومات احتياجات المستخدم - ما هي البدائل المتاحة لهذه المعلومات.

-الخصائص النوعية ليست شعارات تردد لكي تتحقق، وإنما هي ارتباط واستمرارية للفروض والمبادئ والقواعد المحاسبية التي تتحقق عند حسن تطبيقها.

-رغم أن الإطار التصوري الأخير يفرض تحقق خاصيتي الملائمة والتمثيل الصادق²⁴ معاً لتعتبر المعلومة مفيدة في نظر المستخدمين، إلا أن تحقق إحدهما بدرجة كبيرة قد يؤدي إلى تحقق الأخرى بدرجة أقل وهذا ما توافقت عليه العديد من الدراسات.

-من خلال مقارنة محتوى الخصائص النوعية بين المنظور الدولي والمحلي نلاحظ أن الإطار التصوري المحلي أخذ بمحتوى الإطار التصوري الدولي لسنة 1989 بسبب صدور النظام المحاسبي المالي قبل تاريخ تعديل الإطار الدولي، حيث صدر في الجريدة الرسمية في نوفمبر 2007، أما تعديل الإطار المفاهيمي الدولي فقد كان في سبتمبر 2010 .

-يعود تعديل الإطار الفكري الدولي في جانبه الخاص بالخصائص النوعية وأهداف التقارير المالية بعد مجهودات كبيرة بين مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB ومجلس معايير المحاسبة المالية FASB في إطار تقريب وجهات النظر بين الهيئتين بعد اختلاف دام لسنوات عديدة، حيث كانت اللجنة الأولى للتوافق سنة 2002 بعد اتفاقية نوروالك، تلتها مجموعة من اللقاءات انتهت برسم خطة تنجز على ثمانية، ورغم طول الفترة الزمنية التي استغرقتها المرحلة الأولى إلا

أنها كللت بصدور الإطار المفاهيمي المعدل في جانبه الخاص بأهداف التقارير المالية والخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة في سبتمبر 2010.

- تعتبر الخصائص النوعية مكونا هاما في الإطار التصوري شأها شأن الفروض والمبادئ المحاسبية وهي تمثل لبنة أساسية يستند عليها عند بناء المعايير المحاسبية، وبالتالي فيجب على النظام المحاسبي المالي إذا أراد إصدار معايير محاسبية ذات جودة مستقبلا التحسين المستمر لهذا الإطار بناء على الإطار التصوري الدولي الذي يقدم ما تم التوافق حوله فيما يخص المفاهيم والاجتهادات النظرية في مجال المحاسبة، ومن جهة أخرى لا يجب التغافل عن الطابع السياسي لمجلس المعايير المحاسبية الدولية في إصداره للمعايير وخدمته لأطراف معينة وعدم مراعاته لخصوصيات الدول النامية المغلوب على أمرها رغم تمثيلها في المجلس وهذا من أوجه الانتقادات الموجهة إليه.

وفي الأخير يمكن القول أن تحيين الإطار التصوري مع الإطار الدولي مهم لمواصلة ركب أو مسار التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية من جهة، ومن جهة أخرى يجب إدراك الجانب الإيجابي في توفر إطار فكري مشترك من وجهة النظر المحاسبي وإرساء نظريات محاسبية موحدة، تساهم في تطوير المحاسبة كعلم من العلوم يستند إلى خلفية فكرية موحدة باعتبار أن أكثر الانتقادات الموجهة إلى المحاسبة في اختلاف نظرياتها.

التوصيات :

- أهمية تحديث الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي وفق الإطار الدولي الحديث وضرورة فصله في باب مستقل ومنفصل ليسهل تحديثه، وضرورة توفيره لكل المهنيين ليصبح مرجعا حقيقيا يستند عليه عند الحاجة، وليس كما هو الحال أين تم إصداره منذ 11 سنة ولا نجد له استخداما بين أغلب الممارسين.
- الالتزام بمبادئ الحوكمة ومحاربة الفساد المالي والإداري في المؤسسات لأنه من المنطقي أن تنهز المؤسسة من تقديم المعلومات أو تقديمها بطريقة غير ملائمة أو تحيز عند إعداد هذه المعلومات لطرف أو لمصلحة خاصة إذا كانت تحتوي على تجاوزات أو تدليس للحقائق.
- التكوين المستمر لمهنيي المحاسبة والتدقيق وتخفيف الضغوطات الموجهة إليهم من إدارة الشركة التي تستخدم إدارة الأرباح على نحو معين.

-

الهوامش :

- ¹ ولؤيد ناجي الحىلى، نظرية المحاسبة، ج 1، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، 2007، ص 20.
- ² عبد الرزاق محمد قاسم، تحايل و تصميم نظم المعلومات المحاسبية، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص: 12-13.
- ³ ماجد إسماعيل أبو حماد، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، 2009، ص 54.
- ⁴ مؤيد محمد الفضل، عبد الناصر إبراهيم، المحاسبة الإدارية، ط 1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص: 305-306.
- ⁵ جمعة هوام، نوال لعشوري، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، الملتقى الدولي الأول حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق) جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 8-9 ديسمبر، 2010، ص 18، بالتصرف
- ⁶ العابدي دلال، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية -دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، رسالة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 66-67.
- ⁷ زينب عباس حميدي، الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وأثرها في تقييم أضرار الحرب (دراسة ميدانية في الشركة العامة لصناعة البطاريات)، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 75، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق، 2009، ص 40.
- ⁸ غادة أحمد نبيل، إطار مقترح لتطوير المعايير المحاسبية المصرية لتحقيق متطلبات حوكمة الشركات في ضوء الإطار الفكري المشترك لكل من IASB-FASB، مجلة البحوث الإدارية، السنة 29، العدد الأول، جانفي 2011، ص 142-144 بالتصرف
- ⁹ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (كما تم إصدارها في 1 يناير 2014)، الجزء الأول، ترجمة المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014، ص 29-30.
- ¹⁰ جمعة هوام، نوال لعشوري، مرجع سابق، ص 15
- ¹¹ مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص: 30-31.
- ¹² مؤسسة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، مرجع سابق، ص: 31-33.
- ¹³ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية - الجوانب النظرية والعملية، ط3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2013، ص 10
- ¹⁴ نمر محمد الخطيب، صديقي فؤاد، المرجع سابق، ص 31
- ¹⁵ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع سابق، ص 11
- ¹⁶ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع سابق، ص 11
- ¹⁷ القانون رقم 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 3.
- ¹⁸ القانون رقم 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادتين 4 و 5.
- ¹⁹ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد سقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، المادة رقم 2.
- ²⁰ المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، والمتضمن تطبيق أحكام القانون 07-11 المتضمن للنظام المحاسبي المالي، المواد من 6 إلى 18.
- ²¹ توفيق جوادي وآخرون، إصلاح الإطار المحاسبي في الجزائر وتكييف القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية، المؤتمر العلمي الدولي حول الإصلاح المحاسبي في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، -29-30 نوفمبر 2011، ص 9.
- ²² Conseil national de la comptabilité, projet de système comptable financier, Juillet 2006, Article 124-1, p8

²³ القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الملحق (3)، قائمة المصطلحات.

²⁴ مصطلح التمثيل الصادق حل محل مصطلح الموثوقية حسب الإطار التصوري الأخير